

## الجانب المالي من كأس العالم قطر/2022 (بين التكاليف الرياضية.. والعدالة المالية)

أصبحت البطولات الرياضية مكلفة جداً في وقتنا هذا، فالمنافسة تحتاج ليس فقط إلى تجهيز الملاعب، بل هي أيضاً في حاجة إلى كافة أنواع التجهيزات الخدمية والمعيشية لعدد كبير من الوفود المشاركة في البطولة.

حيث إن الفريق الرياضي بحاجة إلى كادر طبي وإلى إشراف غذائي ونفسي، كما أن الفريق يُنافس تحت إدارة رياضية وفنية متكاملة.

وبالنظر إلى كرة القدم، فإن معظم الدوريات المحلية الكبرى لا تعاني من مشاكل التمويل؛ والسبب أن الأندية في هذه الدوريات هي في معظمها شركات مساهمة عامة، وإن لم تكن، فهي جمعيات تُمارس الرياضة بشكل احترافي وبهدف تحقيق الربح، الأمر الذي يجعل تمويل المنافسة أمراً يسيراً بالنظر إلى الأموال التي يتم ضخها من الرعاية والمُعَلِّنين والمستثمرين.

وبخصوص البطولات الدولية لكرة القدم التي تلعب فيها المنتخبات وليس الأندية، في قد تعاني من صعوبة في التمويل، أو من ضعفه بالنظر إلى التكاليف المتسارعة بالارتفاع، وهو العبء الذي تتحمّله الدولة المستضيفة بالدرجة الأولى.

وفيما يتعلق بكأس العالم، فإن قدرة الدولة المالية هي من أهمّ معايير منحها حق استضافة هذه البطولة، فالدولة -وإن خسرت على المدى القصير بين ميزان تكاليف وأرباح

الاستضافة- فهي رابحةً على المدى المتوسط والطويل استثمارياً، وسياحياً، وثقافياً.

وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ اختلال التوازن المالي بين التكاليف والأرباح لاستضافة كأس العالم بات يُشكّلُ أمراً مقلقاً للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا FIFA)؛ والسبب هو أنَّ الإدارة المالية للبطولة يجب أن تضمن حداً أقصى من التكاليف، وإلاَّ فإنَّ الدولة المستضيفة قد ينهارُ اقتصادها وتُشهرُ إفلاسها.

بناءً عليه، فإنَّ لائحة كأس العالم قطر-2022 قد نظمت الأحكام المالية في البطولة، حيث أخذت الفيفا على عاتقها تحمّل بعض التكاليف، على الشكل التالي:

**أولاً: التغطية المالية الكاملة من الفيفا: بخصوص:**

➤ **بعض التكاليف؛** مثل النقل البري المحلي الحصري لكل اتحاد مشارك، ونفقات حكّام المباريات ومراقبيهم ومحافظو الفيفا للمباريات، ونفقات مراقبة المنشآت، وتكاليف التأمين التي يدفعها الفيفا لتغطية المخاطر التي قد تُحدِقُ به (37-من ث إلى د لائحة كأس العالم فيفا قطر 2022).

يُلاحظُ هنا أنَّ الفيفا قد اختار أقلَّ تكاليف البطولة حتى يتحمّلها بالكامل، وتجاهلَ تكاليف الإقامة الأخرى التي قد ترتفع وتُصبِحُ باهظةً خلال فترة البطولة؛ نظراً للإقبال الشديد على الإقامة من جماهير المشجّعين والخبراء الرياضيين والصحفيين.

➤ **الجوائز المالية** وهي التي يَمْنَحُهَا الفيفا للاتحادات الدولية المشاركة (37-ج).

**ثانياً: التغطية المالية الجزئية من الفيفا، فيما يخص:**

➤ **تكاليف الإعداد للبطولة** التي تُصَرِّفُهَا اتحادات الأعضاء المشاركة في البطولة، وذلك وفق تعريفه يُحَدِّدُهَا الفيفا (37-أ). وهنا لم تُلْزِمِ الفيفا نفسها بنسبة مُعَيَّنَةٍ من التكاليف، بل تَرَكَتِ اللائحة الموضوع مفتوحاً، وهكذا قد تتحمَّل الفيفا نسبةً بسيطةً فقط من هذه التكاليف.

➤ **تكاليف النقل الجوي**، وذلك فقط في حدود 50 مُمَثِّلٍ من مُمَثِّلِي العضو المشارك في البطولة، وحتى في إطار هذا العدد فقد اشترطَ الفيفا بداية الرحلة الجوية من نقطة انطلاق مُحدَّدة، ومن شركة طيران يُحَدِّدُهَا هو أيضاً، أو في إطار أجره النقل للشركة التي يُحَدِّدُهَا (37-ب)، وهنا نوَكِّد على أنَّ الفيفا قد لا يتكبَّد أية تكاليفٍ حقيقيةٍ للنقل الجوي إذا أبرمَ اتفاقَ رعايةٍ تجاريٍّ مع شركة طيرانٍ لوضع شعارها وإعلاناتها، وهكذا يَظْهَرُ أنَّ هذا الدعم المالي المُقدَّم للاتحادات المشاركة قد لا يُشكِّلُ أيَّ تكلفةٍ على ميزانية الفيفا.

➤ **تكاليف الإقامة والإطعام**، وذلك في إطار 50 شخصاً لكلِّ اتحاد مشارك، ووفق تعرفه يَضَعُهَا الفيفا أيضاً حتى في إطار الـ 50 شخصاً المذكورين، وذلك قبل 5 ليالٍ من أول مباراة، وإلى غاية ليلةٍ واحدةٍ بعد الإقصاء (37-ت)؛ وهكذا قد يتكبَّف الاتحاد الرياضي جزءاً جوهرياً من تكاليف الإقامة والطعام وفق ظروف المنافسة ومدى

توافر حجوزات للنقل الجوي، رغم أن الفيفا يستطيع تغطية هذه التكاليف كلياً أو جزئياً عبر عقود الرعاية.

لم يكتفِ الفيفا بكلّ هذا الحرص المالي على ميزانيته من تكاليف كأس العالم، بل إنّه قد فرَضَ على الهيئات التنظيمية الأخرى لكأس العالم -ومنها الهيئات التنظيمية المحلية في قطر-، بعض التكاليف ومنها التكاليف الكاملة لخدمات النقل البري مع المعدّات التي يحمّلها أعضاء كلّ اتحادٍ مشاركٍ، وهو ما يتطلّب توفيرَ شاحنةٍ للمعدّات وأخرى للأمتعة، وذلك قبل أول مباراةٍ للاتحاد المشارك بـ 5 أيام وبعد آخر مباراةٍ بيومين (38-أ).

أمّا فيما تبقى من تكاليفٍ، فإنّ الاتحادات المشاركة هي التي تتحمّلها (39)؛ بخصوص التكاليف الفندقية الإضافية، والنقل، وخلافه.

وفي الواقع، نستطيع القول بأنّ مساهمة الفيفا في تغطية نفقات بطولة كأس العالم هي مساهمةٌ خجولةٌ جداً، فهي لا تتناسبُ مع ملكية الفيفا لحقوق الاستغلال التجاري لأهمّ بطولة رياضية دولية على مستوى كرة القدم.

كما أنّ لائحة كأس العالم كانت صريحةً في ضرورة مشاركة الفيفا مع الهيئة التنظيمية المحلية لمشروع بناء واستغلال المرافق الاستراتيجية، وقد تمّ فعلاً إنشاء مشروع مشتركٍ تحت مُسمّى "كأس العالم FIFA قطر ٢٠٢٢ ذ.م.م (2-3).

حيث إنّ حقوق الرعاية والإعلان إضافةً إلى أرباح المشروع المشترك هذا، كان يجب أن يدفعَ الفيفا لتحمل معظم

التكاليف المرتبطة بالاتحادات المشاركة، وعدم إحالة أية تكاليف بهذا الخصوص على الهيئات المحلية التي تكفيها تكاليف إقامة المنافسات وتأمينها.

كما أن تكاليف الاتحادات المشاركة نفسها ببعض التكاليف هو أمر غير منطقي؛ بالنظر إلى إمكانية وجود دول فقيرة تسعى للمشاركة في كأس العالم من جهة، ولوجود الفيفا كجهة عملاقة من حيث التوازن المالي إضافة إلى الدولة المستضيفة من جهة أخرى.

بناءً عليه، يمكننا القول بأنّ لائحة كأس العالم كانت غير منضبطة من الناحية المالية، وكان يجب أن تُوزع التكاليف بالنظر إلى الأرباح والموارد الضخمة التي سيجنيها الفيفا بعد إقامة البطولة، الأمر الذي يُوضّح عدم تناغم هذه اللائحة مع قواعد العدالة التي يجب ألاّ تقتصر على تحكيم المباريات الرياضية، بل يجب أن تشمل هذه العدالة -من باب أولى- توزيع تكاليف البطولة.